

يدخل في الصلاة في انشا الوقت فيخفف وقيل انما طول في بعض الاوقات وهو الاقل وخفف في معظمها فالانطلاق للبيان جوازها والتخفيف لانه افضل وقد امر صلى الله عليه وسلم بالتخفيف وقال ان منكم من غير من فليخفف بالناس فليخفف فان فيه التعميم والتخفيف وذا الحاجة وقيل طول في وقت وخفف في وقت لبيان ان القراءة فيما زاد على القاعة لا تمدد فيها من حيث الاشتراط بل يجوز فليخفف وكثيرها وانما الشرط الفاعلة ولهذا انفقت الروايات عليها واختلفت فيما زاد وعلى الجملة السنة التخفيف كما امر به النبي صلى الله عليه وسلم للعله النبي ينهاها وانما طول في بعض الاوقات لتعمقه انشا العلة فان تحقق احد انشا العلة طول وقوله وكان يقرأ بها تحت الجباب وسورتين فيه دليل لما قاله اصحابنا وغيرهم ان قراءة سورة قصيرة يكملها افضل من قراءة قدرها من طويلة لان المسحوق للقراري ان يتبدى من اول الكلام المرسل ويقف عند استهائه المرسل وقد نهي الارباط على اكثر الناس او كثير منهم فندب الى اكمال السورة ويجترع عن الوقوف دون الارباط وانما اختلاف الروايات في السورة في الاخرتين فلعل شبيهه ما ذكرناه من اختلاف اطالة الصلاة وتخفيفها بحسب الاحوال والوقت واختلف العلماء في استحباب قراءة السورة في الاخرتين من الرباعية والثالثة من العزب فيقول بالاحتماب وبعد مه وهذا قولنا في الشافعي قال الشافعي ولو ادرك ذلك المسوق الاخر بين اجت بالسورة في الباقيين عليه لئلا يتخلو اصلا من السورة واما اختلاف قدر القراءة في الصلوات فهو عند العلماء على ظاهره قالوا فالسنة انما يقرأ في الصبح والظهر بطول المفصل ويكون الصبح طول وفي العشا والعصر باساطه وفي المغرب بقصارة

قالوا بالحكمة في اطالة الصبح والظهر انهما في وقت غفلة بالسوم اذن الليل وفي القابلة فقولنا ليدركها الناظر بعفلة ومحوها والعصر ليست كذلك بل تعقل في وقت نعب اهل الاعمال فحفت عن ذلك والمغرب شيق الوقت فاحتجبت زيادة تخفيفها لذلك وبما حجة الناس الى عشا صبحهم وصيغهم واليسا في وقت غلة السوم والظلمين ويكمن وقتها واسم فاشبهت العصر والله اعلم وقوله وكان يطول الركعة الاولى ويصغر الثانية هذا مما اختلفت العلماء في العمل بظاهره وهذا وجهان لا صحابنا اشهرها عندهم لا يطول والتحديث ما اول على انه طول بدعا لا فستاح والتعوز والسماح لدخول داخل في الصلاة ويحويه لا في القراءة والثاني انه يستحب تطويل القراءة في الاولى فصدا وهذا هو الصحيح المتداول الموافق لظاهر السنة ومن قال بقراءة السورة في الاخرتين انفقوا على انها اخف منها في الاولىين واختلف اصحابنا في تطويل الثانية على الزيادة اذا قلنا بطول الاولى على الثانية وفي هذه الاحاديث كلها دليل على انه لا بد من قراءة الفاتحة في جميع الركعات ولم يوجب ابو حنيفة في الاخرتين قراءة بل خيره بين القراءة والتسليم والتسكوت والمجهور على وجوب القراءة وهو الصواب الموافق للسنة الصحيحة وقوله وكان يسمعا الآية احيانا هذا محمول على انه اراد به بيان جواز المجهر في القراءة السرية وان الاسترار ليس بشرط لصحة الصلاة بل هو سنة ويجوز ان المجهر بالآية كان يحصل بسبق السنان للاستتراف في التدبر والله اعلم وقوله اخبرنا هني عن منصور عن الوليد بن مسلم عن ابي الصديق عن ابي سعيد انهما تصورنهما من المعبر وانما الوليد بن مسلم فليس هو الوليد بن مسلم الدمشقي بالعباس الاموي مولاهم

قالوا